الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر 3

مخبر الصناعات التقليدية

فرقة البحث التكويني: حوكمة الميزانية العامة في المؤسسات العمومية ودورها في ترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر مشروع العصرنة (MSB)

بالتعاون مع :

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر البحث: الحوكمة وعصرنة المانجمنت العمومي

وفرق البحث الجامعي(PRFU) :

IAFPRASD | GAMMRCA | MPMRUSMEPA | EUMSPE

تنظم الملتقى الدولي الهجين حول:

حوكمة المالية العامة كآلية لتعزيز ودعم النمو الاحتوائي في الدول العربية

يومي 10 و11 ماي 2025

الرئيس الشرفي: أ..د رواسكي خالد – مدير جامعة الجزائر 3

المشرف العام:أ. د سمير عزالدين–عميد الكلية

المنسق العام: أ.د بن حمودة محبوب– مدير المخبر

رئيس الملتقى: د. أوعيل نعيمة

رئيس اللجنة العلمية: أ. د كرماني هدى

رئيس اللجنة التنظيمية: أ.د بعوني ليلى

الديباجة

الحوكمة كمصطلح يبدأ في الظهور والانتشار في أواخر السبعينات من القرن الماضي، نتيجة القصور والتردي في تسيير شؤون الدولة والمجتمع وسوء إدارة ثروات المجتمع وتوزيعها ، ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحوكمة هي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وتشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، كما أنهم يقومون بالوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم بالقرارات المتعلقة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي للبلد وعلاقتها بالاقتصادات الأخرى، ولها أبعاد قصوى على العدالة والفقر ونوعية الحياة. أما الحوكمة السياسية فهي عملية اتخاذ القرار لصياغة السياسات، بينما الحوكمة الإدارية فهي إرساء نظام تنفيذ تلك السياسات.

وتجمع حوكمة المالية العامة الجوانب الاقتصاية والسياسية والإدارية معا، فإدارة المال العام يتضمن عدة أنشطة عريضة، مثل: تحصيل الايرادات، وتوزيع الأموال المحصلة على مختلف الأنشطة، والمحاسبة على . إنفاق الأموال المخصصة لتلك الأنشطة، حيث تعتبر الميزانية عبارة عن وثيقة من وثائق السياسات الخاصة بالحوكمة المركزية للدولة، وهي تمثل استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين وأولوياتهم، بعد أن تكون الحكومة قد حددت هذه الاحتياجات في أهداف سياساتها،

وتؤدي السياسة المالية دورا محوريا في تدعيم النمو الاحتوائي، حيث تعمل وفقا لخمسة أهداف رئيسية، أولا تدعيم الاستقرار الاقتصادى، إمداد الأفراد بالسلع والخدمات العامة، تصحيح اختلالات الأسواق، خفض الفقر، إعادة توزيع الدخل، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعمل السياسة المالية فى تعزيز النمو سواء من خلال تصميم هيكل ضريبى يستهدف خفض التفاوت فى توزيع الدخول،أو الإنفاق الحكومى على الخدمات العامة (كالتعليم والصحة والبنية الأساسية) وسياسة التحويلات

ويقصد بالنمو الاحتوائي وفقا لبنك التنمية الافريقية، هو النمو الاقتصادي، الذى ينتج عنه إمكانية وصول نطاق أوسع من الأفراد والمناطق أو الدول للفرص اقتصادية واجتماعية مستدامة، مع حماية الفئات الهشة VulnerableGroups،وأن يكون ذلك فى إطار بيئة تتصف بالعدالة والمساواة وتوافق الأغلبية السياسية.

الإشكالية:

وانطلاقا من سياسات الإصلاح والعصرنة في إطار الحوكمة المالية الدولة التي اعتمدتها الدول العربية وتقدمت فيها أشواطا بنسب متفاوتة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في إطار تعزيز النمو الاحتوائي، نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم حوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي في الدول العربية؟ وما هي المعيقات والتحديات التي تواجهها؟

أهداف الملتقى

- تسليط الضوء على حوكمة المالية العامة ودورها في ترشيد سياسات الدولة في تسيير المال العام
- الالمام بمفهوم النمو الاحتوائي وارتباطه بالمالية العامة للدولة
- الربط بين النمو الاحتوائي وأهداف التنمية المستدامة
- العلاقة بين إصلاحات صندوق النقد الدولي وحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي.
- الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في حوكمة المالية العامة لدعم النمو الاحتوائي.

محاور الملتقى

وللإحاطة بالموضوع من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية نقترح المحاور التالية:

المحور الاول: المقاربات النظرية في حوكمة المالية العامة

المحور الثاني: النمو الاحتوائي مفاهيم ومحددات.

المحور الثالث: سياسات اصلاح المالية العامة في الجزائر والدول العربية بين الواقع والمأمول.

المحور الرابع: دور التأطير القانوني في تحقيق حوكمة المالية العامة من خلال اصدار قوانين وتشريعات تعزز الحوكمة وتؤطر أساليب المسائلة والشفافية.

المحور الخامس: دور حوكمة المالية العامة في ترشيد الانفاق العام وتعزيز الإيرادات، من خلال قراءة لمخططالإصلاحات التي جاء بها صندوق النقد الدولي للمالية العامة لتعزيز النمو الاحتوائي.

المحور السادس: النمو الاحتوائي من منظور الاقتصاد الاسلامي.

المحور السابع: تقييم وقياس مدى احتواء الفقر والفئات الهشة من خلال حوكمة المالية العامة في الدول العربية، وتقييم الأداء الحكومي في تحقيق الشفافية والمساءلة على المال العام في الدول العربية.

المحور الثامن: تجارب دولية في تطبيق الحوكمة على المال العام لدعم النمو الاحتوائي.

الجهات المدعوة للمشاركة:

- الأساتذة والباحثين في مختلف الجامعات داخل وخارج الوطن.
- طلبة الدراسات العليا.
- المدراء والمسيرين في المؤسسات العمومية داخل وخارج الوطن
- الباحثين والمهتمين بهذا المجال

شروط وكيفية المشاركة:

- أن تنتمي المداخلة إلى أحد محاور الملتقى وأن تستوفي الشروط العلمية المتعارف عليها.
- أن يكون البحث أصيلا، لم يسبق نشره.
- تقبل المداخلات الفردية أوالثنائية، والأولوية للمداخلات التي تحوي دراسة حالة.
- يقدم الملخص باللغة العربية، ولغة أخرى على ألا يتجاوز 12 سطر، مع خمس كلمات مفتاحية كحد أقصى.
- تكتب المداخلات بخط traditional arabic حجم 14 بالنسبة للمداخلات باللغة العربية، وبخط TimeNew Roman حجم 12 بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية.
- أن لا يقل عدد صفحات المداخلة عن 10 صفحات وأن لا يتجاوز 20 صفحة.
- ترسل المداخلات بصيغتي PDF. WORD؛ (شرط ضروري).

مواعيد ومعلومات مهمة:

آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة : 25 أفريل 2025

الرد على المداخلات المقبولة : 5 ماي 2025

انعقاد الملتقى: 10 و11 ماي 2025

يتم إرسال المداخلات واستمارة المشاركة عبر البريد الالكتروني التالي:

financebublic@gmail.com